

"أثر الرقابة الداخلية على أداء القطاع العام الاردني"

إعداد الباحثة:

حسبان أحمد الحسبان

2022



ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الرقابة الداخليه على أداء القطاع العام الاردني وذلك من خلال التعرف على حجم تأثير لجان الرقابة على أداء البنوك وتوصلت الدراسة الى وجود أهميه لحجم تأثير لجان الرقابة على أداء البنوك ومصادقيه البيانات الماليه وان هناك علاقه بين استقلاليه اللجان الرقابيه على أداء البنوك . واوصت بضرورة توجيه اهتمام الجهات المعنية نحو تحديد واضح لشروط الاستقلالية الواجب توافرها في عضو لجنة الرقابة الداخلية وكذلك قيام مجالس إدارة البنوك الأردنية بمراعاة وجود خبرة محاسبية ومالية عن ممارسة فعلية في أعضاء لجان الرقابة الداخلية بالاضاف الى استقلالهم، بحيث يتمكنوا من أداء مهامهم بمهنية وفاعلية.

الكلمات الداله: الرقابة الداخليه , الاداء , الاستقلاليه , القطاع العام , البنوك.

المقدمه:

كانت بدايه تشكيل لجان الرقابه الداخليه في الاردن عام 1996 حيث لزم البنك المركزي الاردني البنوك بموجب مذكرته 68\20720 بتشكيل لجان رقابة داخلية من بين اعضاء مجلس الادارة وبناء عليه صدر عام 2000 قانون البنوك رقم 28 الذي اصبح بموجبه البنوك ملزمة بتشكيل لجان رقابة داخلية من قبل الاعضاء غير التنفيذيين اما في عام 2008 فقد اصدرت هيئة الاوراق المالية تعليمات بموجبها مجلس الادارة بتشكيل لجان الرقابة داخلية وحددت مهامها و صلاحياتها .

أدى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي إلى ظهور المشروعات الكبيرة في كافة الصناعات واشتداد المنافسة وهذا بدوره عزز الأهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاما يساعد إدارة الشركات بتحقيق الخطط والأهداف المرسومة لعملياتها وقد أثبتت الأزمات المالية على أهمية دور نظام الرقابة الداخلية الفعال للشركات ومدى اثر الرقابة الفعالة على أدائها وجعل تقاريرها أكثر دقة وموثوقية بعكس الشركات العملاقه الأخرى التي كانت إمكانياتها المتمثلة بخلق بيئة رقابية يمتثل لها العاملون من خلال السياسات والاجراءات التي تضعها الشركة لمقاومة الأزمات الضعيفة جدا في ذلك الوقت وقد تسبب في انهيارها .

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية احد الانظمة التي تؤثر على اداء المنظمة، وانها تلعب دورا حيويا في تحقيق الهدف الذي تقصده المؤسسات. وانها شرط مسبق واساسي لنجاح العمليات وهي مفهوم واسع تشمل جميع الضوابط المتعلقة بالاداره الاستراتيجيه والعمليه ، والانشطه التجارية والعمليات .

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

بسبب تزايد الإهتمام العالمي بأهميه دور لجان الرقابة الداخلية في الشركات، وتسلط الضوء على فعاليتها ودورها في الرقابة والإشراف بما ينعكس على المساهمين وزيادة ثقتهم بالقوائم المالية المصدرة من قبل الشركات كون لها دورا مساندا للإدارة بالوفاء في مسؤولياتها . تسعى هذه الدراسة إلى القيام بالتحقق من مدى تطبيق التشريعات الخاصة بلجان الرقابة الداخلية من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ثم الى إختبار دور لجان الرقابة الداخلية في تحسين مستوى جودة الأرباح لهذه الشركات. ومن هنا ظهرت الحاجة لإجراء هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي.

هل يؤثر نظام الرقابة الداخلي على تحسين أداء الشركات وتحسين جودة التقارير الماليه للبنوك الاردنيه؟ ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعيه التاليه:

1. ما هو حجم تأثير لجان الرقابة الداخلية على أداء البنوك الأردنية؟
2. ما مدى استقلالية لجان الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر الرقابة الداخليه على أداء القطاع العام الاردني وذلك من خلال التعرف على حجم تأثير لجان الرقابة على أداء البنوك وكذلك مدى استقلاليه لجان الرقابة الداخليه في البنوك.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية اهميتها من اهمية مفهوم لجان الرقابة داخلية ودورها في تحسين أداء البنوك ودور الرقابة الداخليه في اكتشاف الانحرافات وتصحيحها وايجاد الحلول لهذه الانحرافات .

الاطار النظري

الرقابة الداخلية:

مفهوم الرقابة الداخلية :

أول تعريف لها هو التعريف الذي وضعته جمعية المدققين الأمريكيين ونص على أن الرقابة الداخليه هي الإجراءات والطرق المستخدمة في الشركة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية مسك الدفاتر .

العوامل التي ساعدت على تطور الرقابة الداخلية واتساع نطاقها:

1. تزايد نطاق المشروعات وحجمها مما أدى إلى تعقيد وتشعب هيكلها التنظيمية.
2. اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارة الفرعية.
3. حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة لا بد لإدارة المشروع من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة لنشاطه من اجل اتخاذ المناسب واللازم من القرارات لتصحيح الانحرافات ورسم سياسة الشركة في المستقبل ولذلك لا بد من وجود نظام رقابة سليم يطمئن الإدارة إلى صحة التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ قراراتها.
4. مسؤولية الإدارة عن حماية موارد المنشأة من الضياع والاختلاس وسوء الاستخدام. ويجب على الإدارة توفير نظام رقابة داخلي سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش وسوء الاستخدام.
5. حاجة مؤسسات الحكومة وإدارتها إلى بيانات دقيقة تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة عن المنشآت المختلفة العاملة داخل البلد لتستعملها في التخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية والتسعير وغيرها من الأسباب.

الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية:

- 1-تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
- 2-حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب.
- 3-التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- 4-رفع مستوى الكفاية الإنتاجية .
- 5-تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية .
- 6-تقييم مستويات التنفيذ في الأقسام المختلفة في المنشأة .

أنواع الرقابة الداخلية:

تقسم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:

1. الرقابة الإدارية: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية .
2. الرقابة المحاسبية: وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة للبيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليها.
3. الضبط الداخلي: ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال.

تشكيل لجنة الرقابة الداخلية:

تتشكل لجنة الرقابة الداخلية من مجلس ادارة الشركة وتقتصر عضويتها على الاعضاء غير التنفيذيين ممن لديهم خبرة بمجال المحاسبة والرقابة داخلية و تشمل مسؤولياتها على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المعتمدة في اعداد التقارير المالية و مراجعة الافصاح في التقارير المالية المنشورة والتأكد من كفايتها وملائمتها لمستخدميها .

المعايير والقوانين لنظام الرقابة الداخلية:

أولاً: المعيار الثاني للعمل الميداني:

يتطلب هذا المعيار من مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة تقييم نظام الرقابة الداخلية سواء كانت مهمته محصورة في إبداء الرأي بالقوائم المالية أو في تقييم تقرير عن نظام الرقابة الداخلية .

ثانياً: قانون منع الرشاوي.

صدر هذا القانون لكي يمنع الشركات من تقديم الرشاوي إلى الموظفين الرسميين ومن أهم الأدوات التي اعتبرها هذا القانون ضرورية لتحقيق أهدافه هو وجود نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى وجود نظام محاسبي سليم.

ثالثاً: تقرير لجنة كوهين

وهي لجنة تابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وكلفت بدراسة مسؤولية المدقق الخارجي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية ، وأهم توصيات هذه اللجنة أنها طالبت بإصدار تقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، وأن يتم الإفصاح عن نواحي الضعف ذات الأهمية النسبية العالية فيها من قبل مدقق الحسابات. علاقة الرقابة الداخلية بالإدارة والمدقق الخارجي.

أولا الرقابة الداخلية والإدارة:

يقع على الإدارة مسؤولية وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والإشراف عليه بحيث يكون تحت مراجعة دورية لتحديد ما إذا كانت: أ.السياسات الموضوعية يتم تنفيذها بدقة .

ب. التغييرات في ظروف العمل قد جعلت الإجراءات معقدة أو غير ملائمة للظروف الحالية .

ج. تستخدم بسرعة وسائل تصحيح فعالة عند ظهور أي انحراف في النظام وتسعى إدارة الرقابة من مد الإدارة بالمعلومات الخاصة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته.

ثانيا: مسؤولية المدقق بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية :

خطوات أساسية يقوم بها المدقق بالنسبة لأنظمتها لإجراءات الرقابة داخلية تختلف من مهمة لأخرى إلا أنه على المدقق القيام بالخطوات الأساسية وهي واحدة في جميع المهمات .

أ-فحص الرقابة الداخلية وإعداد ملخص له يوضح ضمن أدوات الرقابة الداخلية.

ب-فحص واختيار طريقة عمل نظامها ومدى توافقها مع ما هو مدون .

ج-تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

الدراسات العربية:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فقد قام الباحث بمسح الدراسات السابقة العربية والاجنبية وتم الاستفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ، وفيما يلي إستعراض لبعض هذه الدراسات :

أولا : الدراسات العربية

- دراسة (اديبه،سعد ، 2020) بعنوان أثر الرقابة الداخليه وفق نظام COSO في جودة التقارير الماليه في المصارف السودانيه .

تمثلت مشكله الدراسه في تبني المؤسسات المصرفيه السودانيه لنظم الرقابه الداخليه وهدفت هذه الدراسه الى التعرف على نظام الرقابه الداخليه وفق نظام COSO بأبعاده المختلفه ، وافترضت الدراسه ان هناك علاقه ذات دلالة احصائية بين ابعاد نظام الرقابه الداخليه

وجوده التقارير الماليه في المصارف السودانيه وتوصلت الدراسه الى ان هناك اثرا لابعاد نظام الرقابه الداخليه وفق نظام (COSO) وجوده التقارير الماليه المصرفيه .

- دراسه (محمد , 2016) اثر نظام الرقابه الداخليه على جوده التقارير الماليه بابعادها في شركات صناعه الادويه الاردنيه .

هدفت الدراسه الى بيان اثر الرقابه الداخليه على جوده التقارير الماليه وقد توصلت الدراسه الى عدد من النتائج ابرزها وجود تأثير ذي دلالة اجصائيه للبيئه الرقابيه والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير الماليه من حيث الملائمه والتمثيل الصادق في شركات صناعه الادويه الاردنيه المدرجه ببورصه عمان .

-دراسة (حمدان واخرون, ٢٠١٢) بعنوان دور لجان الرقابة الداخلية في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها .

هدفت هذه الدراسه الى إستطلاع خصائص التي تتمتع بها شركات الرقابه الداخليه أو لجان الرقابه الداخليه وأثرها على إستمراره الأرباح كدليل على جودتها في الشركات الصناعيه المساهمة العامه في الاردن، حيث خلصت هذه الدراسه لوجود اثر إيجابي لعدد اجتماعات لجان الرقابه الداخليه لاسهم الشركة على جودة الأرباح مع عدم التأثير لبقية العوامل المدروسة على جودة الأرباح وهي حجم لجنة الرقابه الداخليه والاستقلاليه والخبره الماليه لاعضاء لجنة اللجنه على جودة الأرباح .

دراسه ليندا دواس (2012) الرقابه الداخليه في البنوك التجاريه في ظل المعايير الدوليه , دراسه حاله البنك الوطني الجزائري .

هدفت الدراسه الى دراسه نظام الرقابه الداخليه في البنوك والاسس المعتمده في اداء المهام وكذلك دراسه اهم المعايير المراجعه الدوليه التي تخص الرقابه الداخليه في القطاع البنكي وتوصلت الدراسه الى قصر فترة التدقيق بالنسبه لفته العمل وان هناك نقصا في جانب الالتزام في تطبيق المعايير العالميه للرقابه الداخليه وضعفا في قياس وتسيير المخاطر بالبنوك .

-دراسة (عبد اللطيف ٢٠٠٦) بعنوان : مدى فاعلية لجان الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وأثر بعض خصائص الشركات عليها من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن.

أظهرت هذه الدراسه مدى فاعلية لجان الرقابه الداخليه في الأردن وأثر بعض العوامل الخاصة بالشركة فيها، وقد إستخدم الباحث في دراسته أسلوب الاستبانة، حيث وزعت على مكاتب الرقابه الداخليه والبالغ عددها ٢١ مكتب رقابه داخليه والتي تمثل عينة الدراسه، وكشفت نتائج الدراسه بأن فاعلية لجان الرقابه الداخليه في الأردن قليلة جداً.

-دراسة (السويطي ٢٠٠٦) بعنوان تطوير نموذج لدور لجان الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية الرقابة الداخلية.

هدفت هذه الدراسه الى تطوير نموذج لتعزير دور لجان الرقابه الداخليه في الشركات المساهمة العامه الأردنيه من أجل تدعيم فاعلية واستقلالية الرقابه الداخليه بما يؤدي إلى تحسين جودة الرقابه الداخليه وزيادة مصداقية البيانات الماليه المنشورة، حتى تتعزز ثقة المجتمع المالي في هذه البيانات وكان اهم النتائج التي توصلت اليه الدراسه انه لا تتوافر في لجان الرقابه الداخليه في الشركات المساهمة العامه الأردنيه المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفاعلية، وأنها شكلت في أغلب الأحيان من أجل إستيفاء متطلبات قانونية وليست لتأدية مهمات جوهرية، ولا يوجد تأثير مهم للجان الرقابه الداخليه التي تشكل حالياً في الشركات المساهمة العامه الأردنيه في فاعلية واستقلالية الرقابه الداخليه في هذه الشركات .

الدراسات الأجنبية:

(Abbott.et.al 2002) دراسة :

Audit committee characteristics and financial misstatement

هدفت الدراسة إلى معرفة الأثر الناتج عن احتمالية حدوث خلل ما في البيانات المالية في حالة عدم وجود خصائص معينة في لجان الرقابة الداخلية سواء كان عدم وجودها بشكل جزئي أو كلي، وتمثلت هذه الخصائص بالاستقلالية والخبرة وعدد الاجتماعات واطهرت الدراسة النتائج التالية ان أعضاء الخارجين المستقلين من لجان الرقابة الداخلية في الشركات الامريكية شكلت نسبتهم ٧٨ ٪ وان نسبة اللجان التي كانت تشتمل على عضو واحد على الأقل له خبرات تتعلق بالامور المحاسبية او المالية شكلت ٧٩٪ وان ٥٧٪ من تلك اللجان التي تتوفر فيها تلك الخصائص مجتمعة ٣٨٪ وبينت نتائج الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين تحريف البيانات المالية والخصائص في حالة توفرها في تلك اللجان كما اوصت الدراسة على ضرورة توفر هذه الخصائص من اجل تدعيم فاعلية لجان الرقابة الداخلية في اليات الاشراف والرقابة على البيانات المالية واجراءتها .

Audit Committee Characteristics and the: بعنوان (Felo, et..al., 2003) دراسة

"Quality of Financial Reporting

هدفت الدراسة الى إختبار العلاقة بين خصائص أعضاء لجان الرقابة الداخلية التي تتعلق بالاستقلالية والخبرة من ناحية، والأمور المتعلقة بحجم اللجنة) عدد الأعضاء (وتأثيرها على جودة البيانات المالية من ناحية أخرى، وقد أجريت الدراسة في أمريكا على عينة مكونة من (119) شركة تناولت بيانات عامي(1992/1993) ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية استقلالية لجان الرقابة الداخلية وتمتعهم بالخبرات العملية والعلمية الكافية والتي تتعلق بالأمور المحاسبية والمالية تزيد من فاعلية تلك اللجان وتساهم ايجاباً في جودة البيانات المالية .وأوصت الدراسة بضرورة وجود شرط يلزم جميع أعضاء اللجنة بأن يتمتعوا بالخبرات المحاسبية والمالية الكافية لتحسين فاعليتهم، وبالتالي يكون له أثر إيجابي . على المستفيدين من البيانات المالية .

منهجه الدراسة :

اسلوب الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي من أجل التعرف علناثر الرقابه الداخليه على اداء مؤسسات القطاع العام .

مصادر الدراسة :

حيث ارتكزت الدراسة على مجموعه من الدراسات السابقه والمتمثله في الرسائل الجامعيه والمجلات العلميه المحكمه والكتب والدوريات وشبكة الانترنت .

نتائج الدراسة

نتائج التحليل الوصفي للدراسة :

١ - من خلال مناقشته الدراسات السابقة والجانب النظري تبين وجود أهميه لحجم تأثير لجان الرقابه على أداء البنوك ومصادقيه البيانات الماليه.

2- هناك علاقه بين استقلاليه اللجان الرقابيه على أداء البنوك .

التوصيات:

١ - ضرورة توجيه اهتمام الجهات المعنية نحو تحديد واضح لشروط الاستقلالية الواجب توافرها في عضو لجنة الرقابة الداخلية كالتي نصت عليها توصيات اللجان الدولية التي دعمت تشكيل لجان الرقابة الداخلية.

٢ - ضرورة قيام مجالس إدارة البنوك الأردنية بمراعاة وجود خبرة محاسبية ومالية عن ممارسة فعلية في أعضاء لجان الرقابة الداخلية بالاضاف الى استقلالهم، بحيث يتمكنوا من أداء مهامهم بمهنية وفاعلية.

٣ - أن يكون هناك دراسات لايجاد الحجم الأمثل للجنة الرقابة الداخلية في البنوك الأردنية لكي تكون اللجنة أكثر فاعلية وتكون عملية اتخاذ القرارات سريعة.

٤ - ضرورة أن تفرض القوانين الأردنية على البنوك الأردنية في الإفصاح ضمن تقريرها السنوي عن مهام وانجازات لجان الرقابة الداخلية،

٥ - ضرورة قيام الجهات المعنية بمتابعة عمليات تشكيل لجان الرقابة داخلية في البنوك الاردنية حتى لا تكون عمليات تشكيل هذه اللجان من اجل استيفاء المتطلبات القانونية فقط .

٦ - لا بد من وضع الضوابط على ملكية أعضاء لجان الرقابة الداخلية في أسهم البنوك الأردنية للمساهمة في زيادة استقلاليتهم في رقابة عمليات الشركة، وتنسيق العلاقات بين مختلف الأطراف.

٧ - توصي الدارسة الباحثين بدراسة اثر حجم واستقلالية لجنة الرقابة الداخلية على امور عده كدراسه أثر خصائص لجنة الرقابة الداخلية على جودة الإفصاح، والشفافية المالية، والافصاح غير المالي كالاغصاح الاختياري والافصاح عن المسؤولية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أبو الهيجاء، محمد فوزي ؛ والحاك، خالد، (2012)، (خصائص لجان الرقابة الداخلية .
أحمد، محمد الزملي، (2001)، (دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية"،
مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 2 (15) - (1. 44).
دراسه ليندا دواس (2012) الرقابه الداخليه في البنوك التجاريه في ظل المعايير الدوليه , دراسه حاله البنك الوطني الجزائري .رساله
ماجستير , جامعه الجزائر .
حسن، يوسف صلاح عبد الله، (2009)، (محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الادارة التنفيذية
العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي"، آفاق جديدة للدراسات التجارية، 1 (21) - (83 127 .
حماد، طارق عبد العال، (2005)، (حوكمة الشركات: المفاهيم .. المبادئ .. التجارب وتطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار
الجامعية، الاسكندرية: مصر .
حمدان، علام ؛ مشتهى، صبري وعواد، بهاء، (2012)، (دور لجان الرقابة داخلية في استمرارية
الأرباح كدليل على جودتها"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال 3 (8) : 409 - 433.
دحدوح، حسين أحمد، (2008)، (دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق
للعوم الاقتصادية والقانونية، 1 (24) : 249 -
283 .، ١٠/٦/٢٠١٨، Thaher .
الذنيبات، علي، (2006)، (رقابة داخلية الحسابات في ضوء معايير الرقابة داخلية الدولية والأنظمة والقوانين المحلية: دراسة نظرية
وتطبيقية"، الطبعة الأولى، عمان: منشورات الجامعة الأردنية .
الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، (لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة
السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 1 (22) : 179 - 218 .
سليمان، محمد مصطفى، (2006)، (حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة"، الدار الجامعية، الاسكندرية:
مصر] . ٦:٤٥، ص، ١٨/٦/٢٠١٨
القطار، حسن عبد الحميد، (2003)، (دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم

استقلالية المدقق الخارجي بالتطبيق على البيئة المصرية"، مجلة البحوث التجارية، 1 (25) - : 55

. 102

قديح، بسام سليمان، (2013)، (أثر خصائص لجان الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة: فلسطين.

قراقيش، سائد، (2009)، (تأثير خصائص لجان الرقابة الداخلية على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية

على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان"، رسالة دكتوراة غير منشورة، -

محمد سمير دهيرب- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق لجنة-إعتماد نموذج التقييم الذاتي للمخاطر الرقابية ومدى إمكانية تطبيقه في المؤسسات الخدمية والإنتاجية العاملة في القطاع العام، كلية الإدارة

والإقتصاد، جامعة المثني، 2012.

طارق عبدالعال حماد، موسوعة معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء 2، الرقابة الداخلية- أدلة الإثبات- الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2224 م - للمعايير الدولية

. ادبيه سعد (2020) اثر الرقابه الداخليه وفق نظام COSO في جودة التقارير الماليه في المصارف السودانيه ,مجله الدراسات العليا - جامعه النيلين,المجلد 15, العدد3.

محمد حامد مجيد ، أثر انظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية - دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية في بورصة عمان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013 م

Abstract:

The purpose of this study is to identify the impact of internal control on the performance of the Jordanian public sector. This is achieved by recognizing the impact of the control committees on the performance of banks. The study concludes that there is an importance to the extent of the impact of the control committees on the performance of banks and the credibility of the financial data. Also, there is a relationship between the independence of the control committees on the performance of banks. It is recommended that the attention of the concerned authorities should be directed towards a clear determination of the conditions for independence that must be available in a member of the internal control committee. As well as the boards of director of Jordanian banks are taken into consideration of having accounting and financial experience of actual practice in the members of the internal control committees, in addition to their independence, so that they can perform their tasks professionally and effectively.

Key words: Performance, Independency, Public sector, Banks.